قاضي الجزاء الاول لايت يقرر رفع قضيـــــة فى اتهام خليفة الى المحكمة العليا

خليفة يقول : لست مدنباً . . ويحتفظ بحقه فى الدفاع واستـــــدعاء الشهود

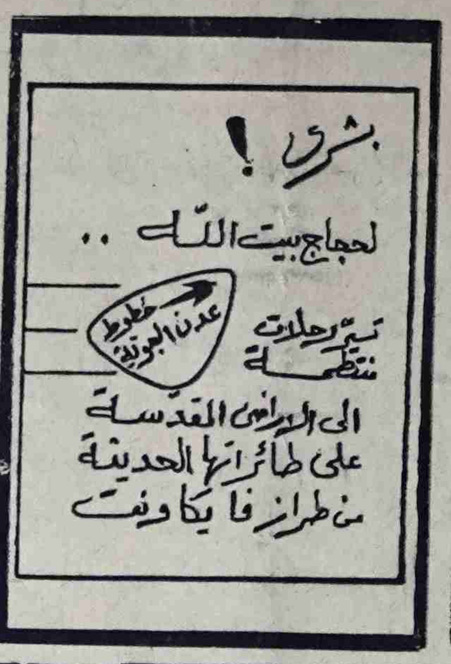
رفعت المحكمة برئاسة قاضي الجزاء الاول المستر لايث قضية اتهام خليفة الى المحكمة العليا . .

وقد لخص القاضي قراره حول ذلك بقوله انه بعد دراسة دقيقة للاقوال المدليه ومرافعة محامي الدفاع والادعاء فانني مقتنع تماما بانه فى مثل هذه الدرجة من التحقيق تتوفر اسباب كافيه لاحالة القضيه للمحاكمه

وقد قرأ القاضى على المتهم خليفة عبدالله حسن خليفة نص الاتهامين بقتل شخصين بواسطه قنبلة يدوية فى مطار عدن يوم ١٠ ديسمبر وساله فيما اذا كان مذنباً ام لا وقد رد خليفة بانه ليس مذنباً وانه يحتفظ بحقه فى الدفاع .

وقال القاضى ان باستطاعة المتهم ان يطلب اى شهود مع ذكر عناوينهم للادلاء باقوالهم . وقد رد محامي الدفاع المستر فرنش بانه لايقترح دعوة اى شاهد فى مثل هذه المرحلة .

وقد استغرق التحقيق الاول لهذه القضية حوالى ثلاثة اسابيع ادلى خلالها ما يزيد عن خمسين شاهدا باقوالهم .



Regd. No. 37 at G. P. O. Aden

اليقظة

AL-YAQDHA

P. O, Box No 200 Telephone No 2871

Vol. IX No 45 Friday 28 February 1964

السنة التاسعة العدد ٤٥ الثمن ٢٠ سنت

عدن الجمعة ١٥ شوال ١٣٨٣ - ٢٨ فبراير ١٩٦٤

فى هذا العدد

قانون المواطنة ليس مخرجا مسؤوليتنا لتصفية القاعدة

نص خطاب كمدل وجرجرة وعلوان

٦ صفحات — ٢٠ سنتا

مجلس عدن التشريعى يشهد انفطافا جديدا بعد تعهد الحكومة بتقديم قانون المواطنة

باهارون يعلن زوال الخلاف بينه وبين حكومة الاتحاد ويصفه بخـــــلاف طبيعى



قال السيد زين عبده باهارون كبير وزراء عدن انه من خلال الشخصية العدنية حاولنا ان نقيم حكومة عربية قوية لتتحمل مسؤولياتها كاملة لذلك كان على ان انحي شخصيتي متجانسة محددة المعالم والاهداف لها ولاء ومصير واحد وتفكر لعدن ولبناء دولة الجنوب وهذا هو ما فكر فيه عندما قدم المشروع بقانون الذي يجسد التعريف لخلق سياسة عدنية مستمدة قوتها من مصالحنا العربية .

وقال باهارون ان الاعضاء فى المعارضة متفقون معنا بصورة عامة على مبدأ الحكومة خاصة بعد ان اعطيت التاكيدات اللازمة بقانون المواطنة .

وقال باهارون ان خلافا بين وجهتى نظر حكومة عدن والاتحاد نشأ ولا يمكن تجاهله بعد ان عرفه الجميع وطبيعى ان يحدث ولكنه اختلاف فى حدود المصلحة وبسعدني ان ابشر المجلس ان هذا الاختلاف قد زال الان نهائيا وان حكومة الاتحاد بفضل مساعى المخلصين قد رأت رأى حكومة عدن .

وقد شهد المجلس التشريعي يوم امس انفطافا هاما بعد اعلان السيد باهارون بيانه بتقديم قانون المواطنة قريباوقد اظهر تجاهه المعارضه تأييدا .

وتقول مصادر عليمة ان اجتماعا عقد ليلة امس الاول فى مدينة الاتحاد حضره كبير وزراء عدن والوزراء الاتحاديون وجرى فيه تاكيد حكومة عدن عن نيتها تقديم قانون المواطنة فى فترة قريبه جدا بحيث يتمكن ابناء الجنوب من الحصول على الحقوق السياسيه فى عدن وازاء هذا التعهد كما تقول هذه المصادر الذى قدمه رئيس وزراء عدن بحضور السيد محمد على باشراحيل رئيس تحرير الايام الذى صادف وجوده هناك والسيد حسين على بيومي وافقت حكومة الاتحاد على سحب اعتراضها على القانون المقترح اثباتا لحسن نيتها

وتقول هذه المصادر ان جانبا كبيرا من نجاح الجهود للتوفيق بين حكومتى عدن والاتحاد يعود الى السيد حسين على بيومى .

*جرجره ولقمان وجوشي وباسندوه وخدابخش وشهاب يناقشون القانون

*المصريون والهنود استقروا فى عـــدن لاكثر من خمســـمائة عام

*جرجره يقول : ليس من خوف على العربي اذا اعطى الحق لابناء الجنوب

*لقمان وخدابخش يعربان عن تقتهـــما بانصاف القانون لابن عدن

قال المستر جوشى انه على الرغم من ان الهنود الذين سيحرمون بمقتضى هذا القانون من الحقوق السياسية سيشعرون بالالم لحرمانهم الا انهم لن يتخذوا اية خطوات غير مرغوب فيها .

واشار جوشي الى ان القانون الجديد لم يحرم فقط الهنود ولكنه حرم العرب من الولايات الاخرى واليمنيين من ذلك ودال على ذلك فالبرقية التى بعث بها بعض ابناء الجنوب وعلى رأسهم المشائخ البيحانى ومحمد عوض باوزير وعلى ذيبان .

وقال جوشى فى معرض نقاشه للقانون بانه اراد ايضاح نقطة حتى لا يلتبس على الاشخاص انه يعارض مشروع القانون على اساس شخصى فهو لم يولد فى عدن وقد قضى ٣٢ عاما فى عدن وانه فخور بانه اقام فيها وبما قام به فيها وقال انه لا ينتقد القانون لمجرد انه احد افراد الجاليه الهندية . . ولكن لان القانون حرم الهنود رغم انهم استوطنوا عدن لاكثر من ستة قرون .

واشار مدللا على صحة قوله الى ما قاله الرحالة العربى ابن بطوطة فى رحلاته فى البلدان الافريقية والاسيوية وزيارته عدن وان الهنود موجودون فيها منذ ذلك الحين حوالي ١٣٢٥ سنة ميلادية وان ابن بطوطه ذكر ان الهنود والمصريين كانوا اغنى الناس فى عدن حينذاك . وقال ان باهارون اخطأ عندما ذكر فى خطابه ان احتلال عدن كان عام ١٨٧٣ والصحيح هو عام ١٨٣٩ وقال ان الهنود عاشوا بسلام مع العدنيين وهم لا يملكون اكثر من ٧٠٠ صوت موزعين في مناطق عدن وليس لهم لذلك القوة لانتخاب الرجل الذى يختارونه وقال انه نفسه حصل على ٥٢٠ صوتا وعندما انتخب كانت القاطمة سارية اما الان فلا نصيب لهم لان العرب لايناصروهم وقال ان تقديم مشروع قانون المؤهلات الانتخابية قبل قانون المواطنة بمثابة وضع العربة قبل الحصان »

وقال جرجرة ان من اهم اسباب المقاطعة السابقة هو حرمان اليمنيين بينما سمح للاجانب وابناء الكومنولث وقال انه يؤكد ان ابناء الجنوب العربى داخل عدن وخارجها يؤمنون مثل العدنيين بان تقرير مصير عدن يجب ان يكون لنا نحن العدنيين فقط وقال ان ابناء الجنوب كانوا سيسكتون عن اشتراكهم فى الانتخابات لولا ان القانون الجديد حرمهم واعطى الاجانب غير العرب الحق وقال بان مما زاد المعارضه مرارة ان القانون يسلب ابناء الجنوب العربى حقا ظلوا يتمتعون به وقال انه لا خطر ان يعطى ابناء الجنوب هذا الحق فان ادلى ابن الجنوب بصوته فسيدلى به لابن عدن العربى وقال جرجرة انه بالنظر الى تأكيد باهارون تقديم قانون المواطنة الذى سيعطى العرب هذا الحق يجعله لا يفقد ثقته بباهارون وحكومته ودعا زملاءه الاتحاديين الي تأيد القانون .

قال على محمد لقمان ان المواطنة يحق ان تعطى لمن اتخذ عدن وطنا ولكني أحب ان الفت نظر رئيس الحكومة ان كل تسهيل ممكن سيعطى لابناء الاتحاد لان عدن جزء من الاتحاد وهذا امر معقول وقال بان اليمني يتوجب ان يحصل على كل تقدير لقراته لكل عدنى وطالب الحكومة ان تنظر بعين العطف الى اليمنيين الذين تسجلوا بموجب قانون تسجيل الاجانب الذى سمح لهم بموجبه البقاء فى عدن لمدة عام وطالب الحكومة ان تعطف على اصلهم . وقال الحاج حسين خدابخش ان القانون يثبت حق العدنيين فى بلادهم وقال انه مؤيده لانه منصف للعدنيين .

— البقية فى ص ٢ —

علي علوان يقـــول: هذا القانون حجر عثرة في طـــريق التحرر والتقدم لبلدنا

بموجب شـروط الولاء هل يحـرم ابن عـــدن العربي اذا آمـن بوحدة اليمـن ؟

هل يكون جزاء من شاركـــوا فى بنـاء عدن هو الحرمان والتنكـر ؟

سيدى الرئيس :

بكثير من الشوق واللهفة انتظر الشعب المشـــروع بقانون الخاص بتعديل قوانين الانتخاب والترشيح وقد استجابت الحكومـة مشكورة بادخال بعض التعديلات استجابة منها لاعضاء المعارضة في هذا المجلس ومع علمى بانه يوجـد بين افـراد الشعب من يؤيد تعديل الحكومـه الا ان هذا لا يمنعني من ان اذكر المجلس بالمعارضة الشديدة التى قابل بها الشعب قانون الانتخـــابات لعـام ١٩٥٥ ومقاطعة الشعب الانتخابات المجلس التشريعى لسنة ١٩٥٩ والذى اخشاه هو ان تتكرر مثل هذه المعارضة ويمكن المقاطعـة اذا امتنعت الحكومة بوجهة نظرها فقـــط دون الاستماع الى ادخال تعديلات اضافية لمشروع القرار .

سيدى الرئيس :

لا يمـنى الا ان اعترف بـانه في الماضى استطاع اناس غير ابناء المنطقـة الاعتلاء على مناصب الحكـم وكان ذلـك فى الماضى الذى ولى واتمنى بان لا يعـــود . اما اليوم والحكومـة يرأسها عربي من ابنـاء المنطقة فاليه اود ان اوجـه القـول بان هذه هى فرصته الوحيدة لينال الشعب حقه الشرعى كامـلا غـير منقوص ولا مشروط وكل ما يطلبه الشعب منه هو الوقوف بثبات لاخذ حقه كاملا وسيقف الشعب العربى بكامـله من خلفه وكـذلك الدول العربية .

سيد ارئيس :

يستطيع المتمعن فى تعديـــل قوانين الانتخابات الـتي تقترحـه الحكومة اليوم ان يرى انه كان حلا وسطا وقد قبلته الحكومـة ولكنى شخصيا غـير مقتنع بهذا الحـل الوسط اذ انى اعتقد بان الحكومة البوطنيـة عندما بـدأت مفاوضاتها بتعـريف من له حـــق الترشيح والتصويت كانت فى احد امرين (١) اما انها تقبلت سياسة احد الاحزاب فى عدن المؤيد لهذا التعديل وتجاهلت سياسة بقية الاحزاب وعلى اساسه بدأت التفاوض مع حكومة بريطانيا بصدده حيث قبلته (٢) او انهـا اصطدمت مع حكومة بريطانيا من قرار لجنة من له حـــق التصويت والترشيح وكنتيجة لهذا الرفض من جانب حكومة بريطانيا لقرار لجنة من له حق التصويت والترشيح قبلت الحكومة هذا التعديل حرصا منها حسب قول رئيس وزراء عدن على ان تتم الانتخابات باسرع وقت ممكن

سيدى الرئيس :

قلت فى كلمتى بانى شخصيا غير مقتنع بهذا الحل الوسط اذ ان الحـكومة وعلى لسان رئيس وزرائها فى كلمته عند تقديم التعديل اعترف بعروبة المنطقة ومع لجنة من له حق الترشيح والتصويت اوصت بشدة باعطاء الحق السياسى لسكان المنطقة من ابناء العرب . وطبعا بعد ان اشترطت عليهم تكملت بعـــض الاوصاف مثـــل المدة وانجاب الاطفال الخ . الا ان الحكومة وعلى لسان كبير وزرائها لم تتمسك بهذا القرار الذى كان سينال رئيس الوزراء بالتمسك به التأييد الكامل من قبل افراد الشعب .

سيدى الرئيس :

ان قبول مثل هذا الحل الوسط لن يكون سوى حجر عثرة فى طريق تقدم عدن ونيل سيادتها واستقلالها اذ ان الحكومـــة الوطنية المنتخبة القادمة ستصل الى الحكم على اساس تعديل حكومة اليوم ومعنى هذا ان عمر الحكومة المقبلة سيكون ـ ٤ أو ٥ سنوات على اقل تقدير وان نستطيع ادخال التعديـلات التى ستقترحها الا عند قرب الانتخابات التى تليها وبمعنى آخر ان اناس من ابناء المنطقة الذى تؤيـد حكومـة اليوم حرمانهم من ممـارسة حقـوقهـم السياسيـة سيحرمون من ممارسة هذه الحقوق ٤ أو ٥ سنوات اخرى .

سيدى الرئيس :

ان اكثر المبررات اهمية هى التي ذكرها رئيس وزراء عدن عند تقديمه لهذا التعديل هو حرصه على اجـراء انتخابات لمجلـس عـــدن التشريعى . وانصافا للحق اود ان اعبر عن شكرى لحرصه هذا وسأكون اكثر امتنانا واجزل شاكرا لو تعهد لهذا المجلس وحدد يـــوم وتاريخ لاجـراء الانتخابات أو على الاقـل اعطاء تعهد بان الانتخابات ستتم بحدود مدة من الزمن وارجو ان تتم مثل تلك الانتخابات بعد ان تقبل الحكومة طبعا ضم المحرومين من ممارسة الانتخابات الى سجل الناخبين فى الوقت الذى يحدده رئيس وزراء عدن ـ كما وانى ارجو ان لا تحدث اية ظروف اخـرى تجعـل رئيس الوزراء غير مقتنع .

سيدى الرئيس :

فى احدى فقرات كلمته ذكر رئيس الوزراء قائلا : اننا وكما قـد سبق ان قلت فنحن حريصون على بناء كياننا أكثر حرصا بان يكون ولاء الشخصية للكيان العدنى بصورة واضحة لا تقبل الشك والجدل الخ .

ومع احترامى الشديد لرئيس وزراء عدن اود ان اقول بان فى هذه الفقرة اكثر من غموض وفيها من الشك ما يكفى ليكـــون موضوع نقـاش ليـوم طائـل وفيها من التناقض وعدم الصحة ما يجعلنى ارجع بذاكرتى للوراء ولاذكر رئيـس الوزراء بانني كأحـد افـراد المعارضة اقترح بان يكـون ادخال تعديل آخر على مقترحات الحكومة حيث يضمن للعربى الذى استوطن عدن بصورة ابدية على الاقـل حـق ممـارسة الحقوق السياسية . ولا اتذكر مطلقا بأن اى فرد من اعضاء المعارضة اقترح بان يكون ولاء الشخص للكيان العدنى هو شرطا قبلته الحكومة كتعديل لمقترحاتنا من اعضاء المعارضه . قلت ان فى هـذه الفقرة من الشـك ما يكفى ليجعلني اطلب ايضاحا .

البقية ص ٣

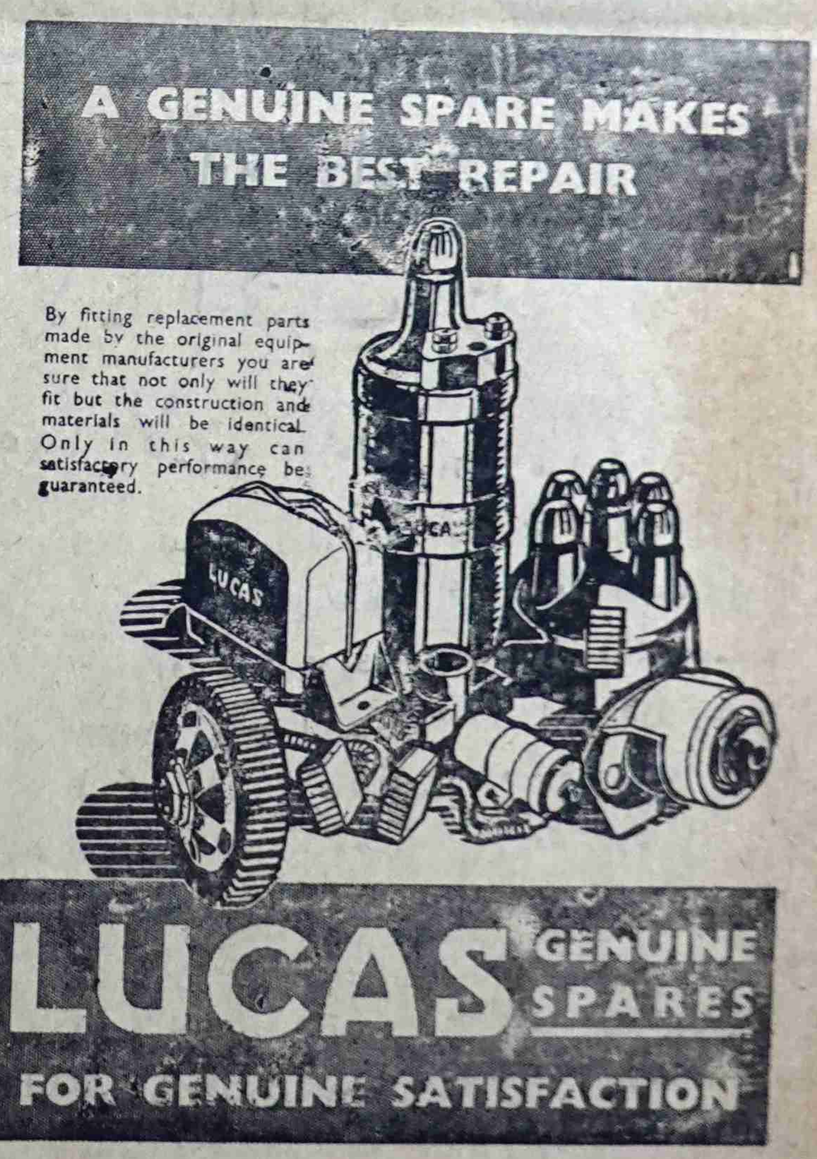
بقية من ص (١)

واشار عبد الله سالم باسندوه الى ان المشـروع بقانـون يتضمن فجوات الا ان اعتقادى ان المشروع قد خطـونا به الى الامام وقال انـه يود ان يسجل لحكومة عدن اعترافها وتاكيدها بان ابناء الجنوب الذين استوطنوا عـــدن واقامـوا فيها سيعطون الحق عندما يقدم مشروع المواطنة الذى ينتظر بفارغ الصبر وقال ان الوزراء الاتحاديين مـــن عدن يمثلون اولا وقبل كل شىء مصالح عدن العربية

واشار شهاب انـه نظـــرا للتأكيدات التي قدمها باهارون فيما يتعلق بقانون المواطنة فانه لا يود الحديث عن المشروع الحالي وسينتظر حتى يقدم قانون مشروع المواطنة

اليقظة
صحيفة يومية جامعة
تصدر عن دار اليقظة
المدير العام
محمد ناصر محمد
رئيس تحريرها المسئول
امين عبد القادر
العنوان : ص.ب ٥٠٠ عدن ـ بلدر التواهى
رقم التليفون ٢٨٧١
الاشتراكات :
١٠١ شلنا فى عدن
١٢٠ شلنا فى الخارج
} تدفع مقدما
الاعلانات يتفق بشأنها مع وكالة الاعلانات العربية او مع الادارة
لا تعاد مهما التصرف فيما يرد الينا من الرسائل ولا تقدر الرسائل بأى حال من الأحوال

ليس اشهر من لوكس.



الوكلاء متشل كوتس وشركاه (عدن) المحدودة
عمارة كوتس —
المعلا — عدن

نص خطاب الحاج ابو بكر محمد كعدل عند مناقشة مشروع بقانون تعديل الحقوق الانتخابية

اخطار القانون تكمن فى تبنيه مبدأ الميلاد مع وجـــــود شهادات ميلاد مزورة

هذا المشروع يكاد ان يصبح طعنة لفكرة وحدة الجنوب لحرمانه ابناء الجنوب



الحاج ابو بكر كعدل

سيدى الرئيس

امامنا الان على بساط البحث والنقاش مشروع بقانون لتعديل قانون الانتخابات لعام ١٩٥٥ ـ وهو ، كما يدرك الجميع ، موضوع جدير بكل اهتمامنا نظراً لاهميته البالغة .

فالحاجة الى ادخال تعـديلات جوهرية فى قانون الانتخابات المشار اليه ظلت منذ اليوم الاول لصدور القانون الاساسى نفسه . ومازالت قائمة ، حتى هذه اللحظة التي نناقش فيها المشروع بالتعديل . واذا كانت الاعتراضات على القانون الاساسى لم تحظى باذان صاغية فى الماضى . فان التطورات الدستورية المرتقبة وترقب الشعب واهتمامه الشديد بكل مايدور الان فى هذا المجلس كفيل باختراق كل طبقات الشمع والصمغ لتدوي صرخة الشعب العـربي فى مسامع حكومتنا الوطنية مهما حاولت ان تصم اذنيها عن مطالبه الشرعية .

سيدى الرئيس

بعد التدقيق الدقيق في مـواد المشروع بقانون الاحكام الواردة في تلك المـواد ، يؤسفني ان المشروع بقانون ـ رغم كل ماسمعناه . وقرأناه في كلمة السيد رئيس الوزراء وذلك التعديل الطفيف الذى اتحفنا به في اللحظات الاخيرة فى يوم امس ـ لايمكن فى نظرى أن يكون صالحاً للتمشي مع ماجد على مركز عدن السياسى من التغيير في عهد الاتحاد .

فالمشروع بقانون ، فيما نقله من القانون الاساسي ينقل الينـا نفس المبادىء التى تناقض كل دعوة الى التحرر من الاوضاع الخاطئة التى الت الى الحكومة الوطنية الاولى والحاضرة بالوراثة ولا تتفق مع تعريب الاسس التى ستقوم عليها الجنسية الاتحادية في المستقبل القريب كما لايجهل ذلك السيد رئيس الوزراء بحكم عضويته في حكومة اتحاد الجنوب العربي .

ان المشروع بقانون يفتقر الى كل الصفات والملامح التى ضمنها رئيس الوزراء كلمته التي قدم بها المشروع ، وعلى كل مها قيل عن فضائل المشروع ومحاسنه في تلك الكلمة فالحقيقة المؤلمة هي ان المشروع بني على مبادىء وأسس هى ابعد مانكون عن واقع الحياة والتاريخ فى بلد عربي وشعب ابى . ولا تقيم وزنا اى اعتبار لعامل الدم والرابطة الحقيقية بين الشعب والبلد نفسه .

واهم الاخطاء فى المشروع بقانون كونه مبنى على الاخذ بمبدأ الميـلاد والذى لايقترن بشرط المحافظة على الاقامة العادية فى عدن ودون مراعاة الاعتبارات التي يجب ان تقترن بذلك الشرط .

وهذا فى حد ذاته لايمكن ان يكون انصافاً لابناء عدن الذين عاشوا ويعيشوا فيها ولاترابطهم بغيرها أي رابطة روحية أو مادية .

فالضرورة تقتضى تحـديد المؤهلات للحقوق السياسية بحيث تكون تلك الاسس مانعة لاولئك الذين كان ميلادهم او ميلاد ابائهم بمجرد الصدفة ثم لم يحافظوا على الاقامه الدائمة في عدن .

الضرورة تقتضى مثل هـذا التحديد حماية للحكومة الوطنية من ان تفرض عليها عناصر غير عربية أو عناصر يكمن فيها خطر كبـير على الجنوب العربى كله .

سيدى الرئيس

قبل أن انتقل الى المبدأ الثانى وهو الجنسية البريطانية ، لتسمح لي ياسيدى الرئيس ان اذكركم بخطر الاخذ بمبدأ الميلاد في عـدن دون الالتزام بالاحكام الواردة فى مواد قانون لم يمضى اكثر من بضعة اشهر على تشريعه هنا فى هذا . .

لاشك ياسيدى الرئيس ان الجميع لايمكن ان يغفلوا قانون اسقاط القيد وكل ماقيل اثناء مناقشته . . وبوجه خاص تلك الاشارة الخطرة الى ما أشيع عن وجود اكثر من خمسة عشر الف الى عشرين الف شهادة ميلاد مزورة . كما ورد علي لسان الزميل المحترم لقمان .

والى ماقيل عن العدد الكبير أيضاً من ابناء عدن الذين حرموا لسبب أو أخر من الحصول على شهادة ميلاد لهم الحق في الحصـول عليها لولا سوء حظ .

سيدى الرئيس لا أدري اذا كان علي أن اعيد كل ماجاء على لسان رئيس الوزراء نفسه بهذا الصدد أو ان اكتفي بالاشارة الى ما اعترف به شخصياً فى صفحة ١١٧ من محضر جلسة اليوم الحادى والعشرين من سبتمبر ١٩٦٣ .

فى ذلك اليوم السعيد اعترف رئيس الوزراء عند القاء كلمته حول لجنة اسقاط القيد بوجـود مشاكل عديدة ادت الى عدم تسجيل لميلاد فى حينه ومنها مايرجع سببه الى جهل الوالدين ومنها (وهـو الافظع فى نظرى) مايرجع اسببه الى ضياع او حرق السجلات .

انى شخصيا اعلم بان سجلات بلدية الشيخ عثمان لمدة حوالي عشرة سنين (الى عام ١٩١٨) اذا لم تخونني الذاكرة ، قد احترقت كلها بفعل العدو ـ احرقها الاتراك عند احتلالهم للشيخ عثمان ذلك الوقت . .

لقد قال رئيس الوزراء ما معناه بانه مهتم بالا تلحق اى اضرار متعلقه بالميلاد باى عدني ومن اجل ذلك تعين الوقت الكافى لتقوم لجنة اسقاط القيد فيه ، بمهمتها ـ كما اعترف بعلمنا جميعا عن امكان التزوير في التسجيل لقد نجح السيد رئيس الوزراء فى تحديد المعالم لمشروع قانون لجنة اسقاط القيد . . كما كان يأمل . . . حسب قوله فيما ان مهمة تلك اللجنة لاتنتهي قبل سنه كاملة فى يوم الموافقه على قانونها وبما ان اللجنة لم تباشر اعمالها بصورة منتظمة ، وربما لم تجتمع اكثر من مرتين أو ثلاث وفى الوقت الحاضر ولسوء حظنا داهم رئيسها مرض اقعده في المستشفى فكيف يمكن مواجهـة كل تلك المشاكل دون

(١) حرمان من لهم حق شرعى من الحقوق السياسيـة لأى الاسباب الخارجة عن ارادتهم ومن تلك الاسباب توقف اللجنه المشار اليها عن الاستمرار فى اعمالها بانتظام .

(٢) وكيف نسمح لمن احصتهم الاشـاعات بحوالى ١٥ الف الي عشرين الف تزوير بالحصول دون حق شرعى علي حقوق سياسية على حساب الاخرين والى ماذلك من الاشكالات المرتبطة بالموضوع وربما كنت اطلت وعلي ان انتقل الى المبدأ الثاني للتأهيل للحقوق السياسية

البقية فى ص « ٤ »



للشاحنين والتجارة "عدن" المحدودة

• تسهيل كل الخدمات التجارية ..
• وتيسير كل عمليات الاستيراد والتصدير لأى منطقة فى العالم ..
• وتوفير التأمينات المختلفة على الحياة والأموال، والممتلكات فى البر .. والبحر .. والجو
• أول مؤسسة تأمينية عربية فى كل مكان

لكافة الاستعلامات يكفى أن تتصل بمقر الوكالات :
تلغرافياً « شمابيون » شارع البنك
تليفون رقم ٤٤١١ و ٤٤١٢
عدن

• المجلة التى تدخل كل بيت وتقرأ من الغلاف الى الغلاف
الغانم
المجلة الفنية الأولى
فى كل عدد من اعداد العائلة وسلية
مع قصة طويلة كل شهر

كعدل يقـــول : يجب ربط مبدأ الميلاد بالاقامة الـــدائمة المستمره القانون بوضعه الحالي ليس انصافا لابناء عدن ولااخوانهم ابناء الجنـــوب

بقية من ص «٣»

ان المشروع بقانون ينص على حق اولئك الذين حصلوا على شهادة بالتجنس بالجنسية البريطانيـة من المندوب السامى في مباشرة الحقوق الانتخابية وحرص رئيس الوزراء على اعلا[illegible]دد هولاء وان كنت لا أجهل ان حصولهم ع[illegible]لى شهادة التجنس لن تتأتى الا باقامتهم لمدة خمس سنين فى البلد .. هولاء ايضاً لم يقترن مبدأ اعطائهم تلك الحقوق بأى شرط للاقامه الدائمـة او المستمرة لمدة سنوات متتالية فى عدن قبل ممارسة ذلك الحق كما هو الحال فى بعض الدول .

سيدى الرئيس

اننى لاانتقد اعطاء الحق لهولاء لذلك او لغيره من الاسبـاب فقط ولاانتقد اعطاء الحق لاولئك المواليد او المواليد ابائهم بمحض الصدفة فى عـــدن . واعرف تماماً ان بعض اشتراطات وضعت في المشروع بقانون فيما يتعلق بوجودهم في عدن عند تقديم طلباتهم للتسجيل . وانـا اعرف ياسيدى الرئيس ماهو الفرق فى كلمـة سكنت فى عـــدن وجعلت عدن موطناً لى وبين كلمة مقيم الـتى تعرف انت ياسيدي انها تختلف عن سابقتها وانما هى الكلمة الـتي استعملت فى السودان بالضبط عنـــد وضع تعريف من هو السوداني عام ١٩٤٨ انت تعرف ياسيدى الرئيس ان الشرط الاساسى عند وضع تعريف من هو السودانى كان اقامـــة لاكثر من خمسين سنة ٣١ ديسمبر ١٨٩٧ الى ١٩٤٨ .

انني لاأنتقد فقط الحق فى اعطاء كل من ذكرت .. ولكنى انتقد بشدة حرمان اخوانى ليس ابناء عدن الذين حرمتهم بعض الظروف القاهرة من الحصول على شهادة الميلاد فقط بل واخواننا ابناء الجنوب العربي الذين ابعدوا وحرموا من مزاولة حق ظلوا يزاولوه سنيناً عديـدة .. قبل مجيء حكومـــة وطنية تحرمهم هذا الحق .

ان اخواننا ابناء الجنوب الذين عاشوا معنا هنا فى عـدن وما زالوا اخواننا الذين تربطنا بهم صلة الدم والقربى، اعمامنا واخواننا رغم اقامتهم الدائمة هنا فى عـــدن يحرمون في هذا المشروع بقانـــون .. تحرمهم الحكومة الوطنية - - من حقهم رغم الحقائق التالية وهى :-

اولا : انهم حملوا الجنسية البريطانية والوزراء يحملون تلك الجنسية .

ثانياً : انهم او اغلبهم قضى بيننا اكثر من المدة التي على المتجنس بالجنسية البريطانية ان يقضيها معنا وفقدوا كل مايمكن ان ينالوه من حقوق فى بلادهم الاصلية فى الجنوب العربى .

ثالثاً . انهم بالجنسية البريطانية التى يحملون لهم الحق فى الحصول على الجوازات التى تصدر فى عدن والتى تحمل اسماً مشتركا لبلدنا هذا وبلدهم .

رابعاً : ان الاشـــارة الواردة فى مشروع القانون كلمة الاجنبى تبعد بدين بالولاء للمملكة المتحدة واتحاد الجنوب العربي . ولذلك كله فانى اقدم التعديل التالى الذى ارجو ان يوافق عليه المجلس .

اولا . بادخال فى المادة « ٣ » بعد (٢) من القسم ٥ :-

(ب) ان يكـــون شخصاً محمياً بريطانياً بفضل ارتباطـه بمحميات الجنوب العربى .

ثانيا : باعـادة ترتيب الاحرف الموجودة فى الفقرات (ب) الى (هـ) فى قسم (٥) الجديد لتقرأ (ج) الى (و) بالترتيب و .

ثالثاً : باستبدال الوقف الذى في نهاية الفقرة (هـ) الموجودة فى قسم « الجديد بالشرطة ثم اضافة مايلي :

« شريطة انه فى حالة الشخص المشار اليه في الفقرة (ب) من هذا القسم ان يكون قـــد قدم اقراراً يشترط ان يستبدل عوضاً عن الكلمات « قد جعلت موطنى في عدن» بالكلمات « لقد كنت مقيما فى عدن لمدة لاتقـــل عن سنتين فى الثلاث السنوات السابقة مباشرة .

رابعاً : باضافة مايلي بعد فقرة (ج) تحت « طبيعة المـؤهلات فى استمارة الانتخاب (ا) فى المادة (٦) .

(ا) انى رعويا محمياً بريطانياً بفضل ارتباطى بمحميات الجنوب العربي بموجب الحقيقة بان .

(ا) اني ولدت فى محمية الجنوب العربي في (داخل اسم البلدة وغيره) فى « ادخل اسم الولاية » :

خامساً : بتعديل (اشارات للمتقدمين) فى استمارة الانتخاب .

« ا » لينطبـق على التعديلات للمادة ٣ الموضوعة اعلاه .

نيوبورت

برودة المنتول
ونسمة من النعنع المنعش
ونخبة من اجود انواع التبغ

السيجارة المنعشة من البداية الى النهاية

احلى منتوجات شركة ب. لوريلار بالولايات المتحدة - الاولى مع احسن السجاير بفضل اختبارات لوريلار



الاحرار يهزم الحسيني ٣-٢

دعاله الصغير الذى اضاع ضربه جزاء وإعادتها

هل يعود الحكم الى زميله الكبير فوكس ؟ ؟

لعب فريق ضد الحسيني الاحرار المباراة قبل النهائية فى منافسات كاس كيتى كولا يوم الاربعاء الماضى

* بدأت المباراة فى الساعة الرابعه والدقيقة الخامسة عشر استهلها هجوم الاحرار بهجمة على مرمى الحسنى أسفرت عن اصابة نتجت عن حالة تسلل واضح احتسبها الحكم

* ركز الحسينى هجماتهم على الاحرار لمدة سبع دقائق حتى تمكنوا من احراز هدف التعادل من هجمة مرتدة .

* سجل الحسينى الهدف الثانى من رمية ركنية بعد الاصابة الاولى مباشرة .

* ضاعت على الحسيني الاصابة الثالثه من كره لعبها قلب هجومه لساعده الايسر

* انقذ حارس مرمى الحسيني مرماه من اصابة تعادل محققة الاحرار قبل نهاية الشوط الاول من المباراة بثوان معدودة

* بدا الشوط الثاني والفريقان متعادلان فى هجماتهم الا ان الاحرار كان يلعب بقوة من أجل احراز التعادل .

* إحتسب الحكم ضربة جزاء لصالح الاحرار لعبها نمرة ٥ محرزا هدف التعادل لفريقه من كرة لم يكن إحتسابها صحيحا لعدم تغير خط سيرها فكانت مفاجأة للاعبي الاحرار انفسهم

* سجل الاحرار الاصابة الثالثة من كره أخطا لعبها دفاع الحسيني فخدع الحارس بعد لعبها وسقط بعد ولوج الكره زاوية مرماه الضيقة

بذل مهاجم الحسيني مرشد مجهودا جبارا من اجل احراز فريقه لهدف التعادل الا ان افراد هجومه لم يرتفعوا الى مستوى بذله وتنقله فى الميدان

* تغاضى الحكم عن ضربة جزاء لصالح الحسيني « فولت » مكشوفة

* إحتسب الحكم ضربة جزاء للحسيني لعبها دعاله للخارج وتحرك حارس المرمى قبل لعب الكرة ولم يستفد اللاعب من ذلك

* أنتهت بعد ضياع ضربة الجزاء للحسيني المباراة بفوز الاحرار ٣-٢

* سجلت الارقام ٥ رميات ركنية لفيه فى المباراه الاخيره لنذكر ماقاله الزميل امين عبد القادر من قبل

بقية من ص ٤

ان لاخطر من منح ابن الجنوب هذا الحق ذلك لاننا نعلم كل العلم ان عملا كهذا سيساعد على زيادة عدد الناخبين العرب ثم قولوا لى بالله عليكم اصالح من سوف يدلي ابن الجنوب العربى بصوته بالطبع لابن عدن العربى .

سيدى الرئيس

الحقيقة كما نفضل لوسبق قانون المواطنة هذا القانون المطروح امامنا اليوم ولكنني اقدر الظروف التى يعمل فيها رئيس الوزراء كما ادرك الاوضاع العجيبة لهذا البلد على ان تصريحات رئيس الحكومه داخل هذا المجلس وخارجه تؤكد لى نية حكومته اعادة هذا الحق عن طريق قانون المواطنة الذى سيطرح امامنا خلال بضع ايام كما فهمت

سيدى الرئيس

كما قلت سابقا وفى مطلع كلامى لم افقد الثقه ق حسن نوايا حكومة عدن وبضقتى عدنى اولا واتحاد مسئول وبعد ماسمعت كل اقوال السيد زين باهارون اقول اننى وارجو ان يقفوا معى زملائى في حكومة الاتحاد سانف مؤيدا لهذا القانون احيا لولا يقنا الفقيه كل خير لتحتل مكانها اللائق فى حكومة الجنوب العربي المستقل

على علوان يقول

(بقية من ص ٢)

من رئيس الوزراء حول ماهو مصير ابناء عدن الذين ولدوا فيها وهم من اصل عربى ولكنهم ينادون بوحدة المنطقة مع اليمن الام وقد عبروا عن ذلك فى كل المجالات فيكون مصير هؤلاء الحرمان من ممارسة حقوقهم السياسية .

استفسار ارجو من رئيس وزراء عدن ان يجيبنى عليه ، وهل يعتقد او هل من الصواب ان يحرم رئيس وزراء عدن ابناء عدن من ممارسة حقوهم السياسية حسب محتويات هذه الفقره اذا هم نادوا بالكيان العربى لا العدنى حتى ولو كانوا يملكون زمام الشعبية الغالبية ابناء عدن فلك هى تشكوكى من محتويات هذه الفقرة ارجو ان يؤكد لى رئيس الوزراء عدم صحة تشكى لها .

اذا كان المحترم رئيس وزراء عدن يعترف فى كلمته بانه يوجد اشخاص لم يولدوا فى عدن ولكنهم اثبتوا وجودهم في الكيان العدنى وشاركوا حسب قوله بكل الوسائل في خلق القومية المحلية النامية . افيكون مصير هولاء الحرمان و النسيان بعد الاعتراف

مواقفهم المشرفة والقول هنا موجه لرئيس الوزراء . ياسيدى الرئيس فى ان يبقى الله فى حقوق هؤلاء والاعتراف بوجودهم وبنضالهم والاعتراف بالحق فضيله كما وانا شعب مشهود لنا بالكرم وعرفان الجميل . والشى الذى اود ان اكرره هنا انه بمساندته لهؤلاء سيقف الشعب العربى بكامله من خلفه مؤيدا له ولله يخذلوه طالما انه نادى باعطائهم الحق الشرعى لهم .

* * *



يقشرف محمد سعيد زوقرى كاتب فى خطوط عدن الجوية لحضور حفلة زواجه المبارك مقيل وسمره وذلك يوم السبت ليلة الاحد تاريخ ٢٩ فبراير ١٩٦٤م الموافق ١٦ شوال ١٣٨٣ هـ سمره

الاحتفال : في سكشن (ق) رقم ٣ التواهى — عدن

وسيحى الحفل نخبة من الفنانين المحليين



جرجرة يقول : القانون قـــد يفجر مقاطعة جـــديدة لحرمانه العرب ..

ابناء الجنوب لن يفرطوا فى العـدني . . وسيقترعون لابن عدن ولمصلحتـــه

سيدى الرئيس

اشكر السيد رئيس الوزراء على كلمته التى القاها صباح الثلاثاء الفائت فى هذا المجلس حول مشروع بقانون الانتخابات . . وهي الكلمة التى اعترف فيها بان عدن فى الوقت الحالي تحتل مكانهـا الطبيعى من اتحاد الجنوب العربي وان حكومته الوطنية تدعو لاقرار الوحدة بعداليوم. كما اثلج الصدور اقرار معالي رئيس الوزراء بأننا جزء من القومية العربية الواحدة التي تربط الامة العربية كلهـا من المحيط الى الخليج

غير خاف ان الضجة التى حدثت خلال الانتخابات السابقة والمقاطعة التي نتجت عن ذلك كان من اهم مسبباتها حرمان اخواننا اليمانيين من حق الاشتراك فى تلك الانتخابات فى الوقت الذى سمح لابنـاء دول الكومنـولث وغيرهم من الاجانب مزاولة هذا الحق.

علينا — يا سيدي الرئيس — ان ننصت بكل اهتمام وعطف بالغ عندما تصرخ الجهات المختلفة وفى مقدمتهم اخواننا ابناء الجنوب العربى ضـد القانون المطروح امامنا اليوم .

سيدى الرئيس

اؤكـد لهذا المجلس ان ابنـاء الجنوب العربى داخل عدن وخارجها يؤمنون مثلنا نحن العدنيين بان تقرير مصير عدن يجب ان لنا نحن العدنيين فقط . . واننى على يقين بأن ابنـاء الجنـوب حتى اولئك الذين اصبحوا جزءاً لا يتجزأ من الكيان العدنى ، حتى هؤلاء كانوا سيسكتون عن المطالبة بحق التصويت لولا ان القانون الجديد يسمـح لغير العرب المواليد فى عدن ولابناء هؤلاء غير العرب . . انقانون الجديد يقر حق هؤلاء فى الاشتراك في الانتخابات القادمة .

ولقد زاد المعارضة مرارة — ياسيدى الرئيس بأن هذا التعديل الجديد سيسلب ابنـاء الجنوب حقاً كانوا يتمتعون به من قبل . . بالاضافة الى هذا وذاك . انضمام عدن الى الاتحاد كان مفروضاً فيه ان يقرب بين ابناء جميع ولايات الاتحاد خـاصة بدل التباعـد بينهم بالرغم من انصهارهم فى الكيان العدنى سنين عديدة واخيراً ، وهو الاهم فابنـاء الجنوب عرب اولاً وقبل كل شيء

سيدى الرئيس

نحن العدنيين حريصون كرئيس الحكومة — ان نكون اكثر حرصاً منه — حريصون على كيان عدن ومصادقين لرأيه فى اشتراطه بأن يكون ولاء الشخص غير العدنى لكيان العدنى ولقد سررنا باعتراف رئيس الحكومة عندما قال « هناك اشخاص لم يولدوا فى عدن ولكنهم أثبتوا وجودهم في الكيان العدنى وشاركوا كل وسائله فى خلق قوميتنا المحلية النامية » امثال هؤلاء يا سيدى كنا نؤمل ان يدرجوا ضمن من لهم حق التصويت خاصة واننا نعلم علم اليقين

البقية فى ص ٥

مسئوليتنا لتصفية القاعده

يمثل وجود القاعدة البريطانية فى بـلادنا ؛ احدى الاخطار التى تهدد قضايا التحرر العربى . وتعرض السلم العالمى للخطر .. فالقاعـدة البريطانية للشرق الاوسط والمتمركـزة فى عدن ، قد حددت مهمتها فى الوثيقة البيضاء للسياسة الدفاعية البريطانية لعام ١٩٦٢ بانها حماية التزامات بريطانيا فى مشيخات الخليج الغنية بالبترول وشرق افريقيا وتمثل عدن الى جانب سنغافورا والجزر البريطانيـة احدى ثلاث قواعد هامة ترتـكز عليها مسئولية حمـل التزامات بريطانيا تجاه احلافها الثلاثة الناتو والسنتو والسياتو ، كما تشير نفس الوثيقة .

وهذه المسئولية الخطيرة التي تعقدها بريطانيا على قاعدتها في عدن مع استمرار وجـودها ، لا تشكل مناقضة لامانينا القومية وركـيزة المصالح الاستعمارية الجديدة فى منطقتنا ، بل تضعها بين لأهم القواعد العسكرية التي تحيط البلاد العربية وتهديداً لاية خطوة عربية ايجابية ضد اسرائيل رأس جسر الاستعمار فى المنطقـة .

إن علينا كشعب لهذه المنطقة ، وكعرب اولا ، وفى ضوء ما كشفه الرئيس عبدالناصر فى خطابه الاخير عن خطورة القواعد العسكرية الموجهة الى العرب ، ان نحمل مسئوليتنا كاملة للعمل على تصفية هذا الوجود العسكرى وربط ذلك بالقضية الوطنية ربطاً لا ينفصم

— نـاصر —

قانـــون المواطنة ليس مخـــرجاً لواقعنا

اعلن السيد زين عبده باهارون كبير وزراء ولاية عدن . . أعلن فى المجلس التشريعي عقب عدد من الانتقادات المريرة التي وجهها عدد من اعضاء المعارضة الى صميم مشروع قانون الحقوق الانتخابية الذي لا يخلو من الثغرات والثقوب العـديدة ، موافقة الحكومة البريطانية من حيث المبدأ على وضع قانون جديد للمواطنة لاعطاء كل ذى حق حقه على حد تعبيره .

ويحق لنا أن نتساءل بعد أن تبلورت المعارضة لهذا المشروع لتخرج عن نطاق التفكير الاقليمي الضيق ومظاهر الزينة المنفعلة عن الاسباب والمسببات التي تدفـع كبير وزراء الولاية على الاصرار على تمرير هذا المشروع بقانون بمختلف المحاولات ومنها الاعلان عن قبول مبدأ قانون المواطنة في الوقت الذى يعتقد فيه أن موافقة الحكومة البريطانية ذات السيادة المباشرة على ولاية عدن قد جعلت هـذا المشروع مجـرد مسودة قانونية ثانوية بالنسبة لقانون المواطنة المقترح اذ أن القانون الاخير المقترح سيحل فى اعتقادنا بعض الاشكالات والتعقيدات التي اثارها مشروع قانون الحقوق الانتخابية .

ولنوضح هذا الكلام اكثر نقول أن موضوع اقرار قانـون المواطنة فى الولاية اذن كان يجب أن يسبق كافة القوانين الاخـرى حيث سيكون لكافة المواطنين في هذه الولاية أن يتقدموا للحصول على هذه المواطنة كى يحصلوا في ذات الوقت على كافة حقوقها ومنها الحقوق السياسية على الرغم من ايماننا بأنه حتى مثل هذا القانون لا يمكـنه أن يحرر بلادنا من خضوعها للسيادة البريطانية بقدر ما يقدم الحلول المؤقتة لمشكلة الانتخابات ويضيف الصراع حوله معارك جانبية جديده تموقتـا عن جوهر قضيتنا فى الحرية واسترداد السيادة على أرضنـا التي ما زالت مستعمرة يرفرف على سمائهـا العلم البريطانى .

ان السيد باهارون مطالب بأن يثبت عملياً نيته الصادقة فى ايجاد قانون المواطنة على اسس اكثر عدالة ومنطقاً باسقاط مشروع قانون الحقوق الانتخابية الذى لا يحق حقاً ولا يزهق باطلا حتى يتفادى ما يمكن أن يؤدى اليه مشروع القانون الحالى من اثارة للاحن والاحقاد والضغائن بين أفراد شعب واحد لالهائهم عن واقع حياتهم وعدالة قضيتهم المشتركة ضد عدو واحد .

المراقب السياسى

مطلوب وكلاء بيع

يعلن مجلس تنمية الصادرات الهندسية الهندية عن حاجـــة شركة لصنع منتجات هندية ممتازة ورائجه في السوق العالميـة لوكلاء ذوى نفوذ من اجل بيع :

قطع اثاث فولاذيـة ماركة « ستيلوكس » دلى حديدية مطلية بالزنك « كيمل ومواسير ماركة « بى . كى »

يجب على الاطراف المهتمة فقط ان تكتب الى الصانع .

كيدارناث برشوتا مدلس وشركاه (الخاصـــة) المحدوده

صندوق بريد ٢٤٥٣ ـ كلكتا ـ الهند

العنوان التلغرافى : كونكسبو



الوكـيل الوحيد : هائل سعيد انعم

محلات الجفرى سوق الطعام عـدن تعلن استمرار تخفيضها بطلب الجمهور

طبعت في مطبعة اليقظة